سوريا

فرنسا «قادت» العدوان: ثأرٌ مع «ثلاثي أستانا»

قبل يوم واحد من ذكرى جلاء القوات الفرنسية عن سوريا، أكدت باريس على لسان رئيسها ثبات قيادتها العدوان الأخير على سوريا جاءت لضرب تفاهمات ومنجزات روسيا وتركيا وإيران، عبر مسار أستانا. باريس تريد أن تحجز لنفسها مقعداً أساسياً في «ملفات المنطقة» وأن تتصدّر المشهد. فيما كشفت أنقرة رفض طلب حضور الرئيس الفرنسي للقمة الثلاثية الأخيرة. ليبدأ بعدها جهد فرنسي واسع للثأر على الأرض السورية. بلغ إحدى ذراه في نشوة فرنسا بقيادة ضربة عسكرية على العاصمة التي طُردت منها قبل 72 عاماً

«هذه مهمة كنا نستعد لها منذ عدة أشهر، ووافق الشركاء على تنفيذها ضمن إطار مسؤولية فرنسا». هذه الجملة التي استخدمها رئيس أركان سلاح الجو الفرنسي الجنرال أندريه لاناتا، في حديثه عن دور بلاده «القيادي» في العدوان العسكري الأخير على سوريا، تختصر الكثير من النقاش عن أسباب هذا الاعتداء ومبرراته وأهدافه. التصريحات التي خرجت عن المسؤولين في باريس أخيراً، أوضحت حجم الجهد الذي بذلته فرنسا في تهيئة الأجواء لهذا التحرك، ورسمت تصوراً لدورها المستقبلي المفترض، ومن خلفها «حلف شمال الأطلسي»، في سوريا والمنطقة. الرئيس إيمانويل ماكرون، خرج بعدد من النقاط اللافتة جداً خلال حديث تلفزيوني، بدأت بإقناعه نظيره الأميركي بعدم الانسحاب من سوريا، وصولاً إلى تأكيده أن الضربة مكّنت من «التفريق» بين روسيا وتركيا. هذا الوضوح الفرنسي بشأن الأهداف الحقيقية للعدوان، يشير إلى أن هدف التحركات الأطلسية ـ الأميركية (بمشاركة دول إقليمية) هدم منجزات التفاهمات التي شهدها الميدان السوري خلال العامين الماضيين، التي كان للتحالف الثلاثي، الروسي ـ التركي ـ الإيراني في مسار أستانا، دور مهم في تحقيقها. الحديث الفرنسي ترافق مع إشارة إيرانية واضحة، أمس، عبر وزارة الخارجية، إلى أن العدوان هدفه «إحداث شرخ» بين «ثلاثي أستانا»؛ ولقي استنكاراً واضحاً من موسكو وأنقرة على حد سواء، ونفياً لتأثر العلاقات الثنائية بينهما. واستدعى التصعيد الفرنسي كشف وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو حقيقة أن الرئيس الفرنسي طلب حضور «قمة أنقرة» الأخيرة (16 آذار)، التي جمعت رؤساء روسيا وإيران وتركيا، ولكنّ طلبه قوبل بالرفض. وهو تصريح لافت كذّب رواية ماكرون عن أن تطورات ملف استخدام الكيميائي هي التي حالت دون حضوره القمة. هذا التوضيح التركي، وإن لم يبيّن أسباب الرفض، فإنه يفسّر السلوك الفرنسي، بالشراكة مع الحلفاء، خلال الشهرين الماضيين. ففي موازاة انعقاد القمة حينها، خرج رئيس الأركان الفرنسي فرنسوا لوكوانتر، ليهدد بـ«قدرة» قوات بلاده على «الخط الأحمر» الذي حدده الرئيس، وهو «الاستخدام المؤكد» للأسلحة الكيميائية. كذلك اتخذت فرنسا موقفاً مضاداً للأترك في عفرين، ودخلت على خطّ منبج عبر الحديث عن إرسال قوات خاصة إضافية إلى هناك، وصولاً اليوم، إلى مشاركتها في العدوان العسكري، وبدئها إجراءات سحب «وسام الشرف الفرنسي» الذي سبق أن منحته للرئيس بشار الأسد. وبالتوازي، بدأ «حلف شمال الأطلسي» مسلسل مغازلة تركيا، ومنذ أيام لا يكلّ أمينه العام ينس ستولتنبرغ من التشديد على محورية الدور التركي ضمن الحلف. وخلال زيارته أمس لها للقاء وزير دفاعها والرئيس رجب طيب أردوغان، أكد أن «تركيا مهمة لحلف الأطلسي، والحلف مهم

> **رُفض طلب ماكرون حضور «قمة أنقرة» الأخيرة**

بالنسبة إليها». ولم يمنع هذا الجوّ الأطلسي الدافئ وزير الخارجية التركي من الردّ على كلام ماكرون، بلهجة حادة، إذ قال إن أنقرة «تتوقع تصريحات تليق برئيس»، مضيفاً أنها «تملك علاقات قوية مع روسيا... وهي ليست ضعيفة إلى درجة يمكن الرئيس الفرنسي أن يقوضها»، قبل أن يستدرك أنها «ليست بديلاً من العلاقات مع الحلف الأطلسي». وبالتوازي، جاء الرد الروسي على لسان المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، الذي أكد أن تباين مواقف موسكو وأنقرة حول عدد من القضايا «لا يؤثر في التعاون» بينهما.

الأقاف أمس أيضاً، كان الردّ الأميركي على تصريحات ماكرون حول بقاء القوات الأميركية في سوريا، إذ أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض أن «المهمة الأميركية لم تتغير. قال الرئيس بوضوح إنه يريد أن تعود القوات الأميركية في أقرب وقت ممكن... ونتوقع أن يتحمل حلفاؤنا وشركاؤنا الإقليميون مسؤولية أكبر عسكرياً ومالياً من أجل تأمين المنطقة»، وهو ما علّق عليه الرئيس الفرنسي بأن المشاركة الأميركية في الضربات أظهرت إدراك واشنطن أن «مسؤوليتنا تتجاوز مكافحة داعش». وترافق ما سبق مع حديث تركي عن التوصل إلى «خريطة طريق» مع الجانب الأميركي بشأن مدينة منبج. وأوضح جاويش أوغلو أن «الخريطة ستطبّق عندما يتولى وزير الخارجية الأميركي الجديد (مايك بومبيو) مهماته».

وبالتوازي، مع محاولة فرنسا تسويق مشروع قرار «شامل» في مجلس الأمن، يغطّي «كل جوانب» النزاع السوري، بما فيها التحقيق بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، كشفت عن ورقة «تقييم» صاغتها في محاولة لتأطير الأدلة التي دفعتها إلى قيادة العدوان الأخير. وتعتمد تلك الورقة، حصرياً، على ما نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي من صور وتسجيلات فيديو، بعد أن قامت الاستخبارات الفرنسية بتحليلها. وترافق ذلك مع تعثّر في جدول أعمال منظمة «حظر الأسلحة الكيميائية»، التي كان من المقرر دخولها إلى مدينة دوما، أمس. إذ أُجّل الموعد، وفق المنظمة، بناءً على طلب روسي ـ سوري، مبرر بأسباب تتعلق بأمن الفريق. وأكد مسؤول روسي أنه سيجري تفحص الطرق الموصلة إلى مكان جمع الأدلة في دوما، من قبل الأجهزة الأمنية لدى الأمم المتحدة، على أن يصل فريق التحقيق إلى الموقع غداً الأربعاء.

(الأخبار)

في احد شوارع مدينة دوما امس (لؤي بشارة ـ أ ف ب)

برايد دمشق

العدوان الثلاثي بتوقيت دمشق... السوريون يضحكون

سناء إبراهيم

من لعنة الدم إلى رطوبة النكتة، هذا هو حال السوري يتنقّل بين الضفتين منذ أطلقت المعارضة برنامجها في 2011 وحمل عنوان: «نريد إسقاط النظام ولو جاء الشيطان». جاء الشيطان فعلاً، وبدأ الجميع بالحفر، وبدأ البلد يحترق، وبدأنا نحصي عدد السوريين المهجرين والمهاجرين والنازحين والمخطوفين والمشردين. وبدأنا نرصد الاحتمالات ونعيش على التوقعات والتنبؤات. كبرت الأزمة ودخلت المدرسة، بلغت السابعة وتجاوزتها، لم تعد دمشق قادرة أن تكون لنفسها كما كانت لبيروت وبغداد ولكل مدينة عربية سبقتها في الزلزال، ولم يعد لسكانها القدرة على أن يكونوا سوى موظفين على قيد الموت والاحتمال، ومستهلكي وهم بعد أن كانوا مصدّري قمح ومنتجي نفط ورافعي شعار صفر ديون. ضاقت المساحة وتقلّصت أحلام من تبقى لمساحة قدم واحدة حافية وفسحة لصرخة تصل مسامع الله وتقول له «كفى، أوقفوا هذه المحرقة». نريد أن نملأ البطون الخاوية وننكسي الأيدي العارية، نريد معطفاً وقفازات لا قاذفات، نريد قبعة يطير منها الحمام. نريد أن نقرأ قصص ألف ليلة وليلة ونضحك خجلاً من لغتها البذيئة؛ نريد أن نسترق النظر إلى شقاء، قبلة اختطفها عاشق من جنون عاشقة؛ نريد أن نملأ الفراغ بالأفكار لا الثارات؛ نريد أرضاً باردة لا ساخنة ودماً يغفو وينام؛ نريد أيدي معقمة لا أيدي تصنع النكبة؛ نريد ضميراً لا يذوب في سحر المال؛ نريد أطفالاً يمتطون ظهر الحياة لا الموت؛ نريد أن ننظر إلى داخلنا، هناك، حيث تصنع التسويات الكبرى، وهناك، حيث يتسلل الحلم إلى عظام المستحيل، لم تعد تسحرنا اللحظة الأولى، يقتلنا الشوق إلى اللحظة الأخيرة، اللحظة التي يتوقف فيها إطلاق النار على الحقيقة، اللحظة التي تتوقف فيها قهقهات جنيف والرياض واستانة، اللحظة التي تتوقف فيها ثرثرات الشاشات ومفارقات الأرصفة، اللحظة التي تتوقف فيها العازبات عن قراءة النعوات، اللحظة التي تعلن موتنا من الضحك والدهشة، اللحظة التي تعلن سورية مهرجاناً للياسمين.

جرّد «الشيطان» السوري من كل ما يملك، وبات كما منزل على العضم يتيماً إلا من النكتة التي أصبحت وسيلة الإيضاح الأبرز في حياته بعد الأزمة، والنكتة هنا، لا تأتي بمعنى الإضحاك، بقدر ما تأتي حاملة معها حسّ المفارقة، يحدث ذلك، ليس بعد سبع سنوات من الحرب فقط، وليس بسبب التهجير والقتل والتدمير أيضاً، بل ما يتجاوز ذلك بكثير، وهو إدراك السوري وبكثير من جرأة الوقائع ووقاحتها حجم الأثمان القاتلة التي دفعها مقابل الإنجازات الميتة التي هجّرت هي الأخرى نصف السكان وأزاحت من تبقى.

هي النكتة، سلاح السوري الأخير المضاد للحزن والخيبة والصواريخ العابرة للمحيطات، يرميها ويمشي، فيغرد ويبكي ويضحك في آن معاً، يعيش الحقيقة تماماً كما يعيش الوهم، يمدّ يده للحزن تماماً كما يمدّها للفرح، بالأمس كان بإمكانك أن ترى شعباً بأكمله متعاطفاً يبكي أبا التهم الخيبة بعدما فقد أمله بالعثور على ولده المخطوف في دوما، تقمص السوريون الحالة وعاشوها، باتت سيدة اللحظة، وها هنا سنعثر على الحس العالي في السخرية والتقاط المفارقة في تعليقات السوريين الذين يخاطبون بعضهم على وسائل التواصل الاجتماعي حائرين بين النكتة التي تضحك والنكتة التي تبكي. نقرأ: «ضربة ترامب تذكرنا بضربات الكابتن ماجد لما كان يضل يوم كامل رافع رجلو ليشوط الطابة ويوم كامل تبقى الطابة بالهواء» ويوم كامل رعد شالف حالو على الطابة وآخر شي يضرب الكرة بالعارضة وتطلع برا». «يرحم بيكن بعتو شي قرش يعوّض الكبل تبع الانترنت عنده أو طفّو الراوتر بالبيت الأبيض». «لمعرفة موعد الضربة الأميركية أرسل رسالة فارغة على الرقم 1213 بقيمة 50 ليرة سورية واشترك في الخدمة... سيريالتيل الإعدام: «لم يعد هناك مخطوفون»، ثم تعود لتجلس من دون أن تستطيع النظر إلى وجه تلك السيدة الخمسينية التي جاءت لتحلم سوادها بعد سنوات من الانتظار. وكما حال الأب المتعب الذي عاد وحيداً، عاد السوريون، كُلّ إلى غرفته الضيقة، إلى سجن نفسه ليكذّب وهم العدالة، وليمزق عباءة تلك العبارة الفضفاضة «كلو فدا الوطن» التي يرميها في وجه الكاميرا في لحظة قوة، وبعدها بثوان يترجّل عن حصان ضعفه وكذبته الكبيرة.

انتهى الجزء الأول من الفيلم التراجيدي السوري بطي ملف المخطوفين، ليبدأ بعدها وبفاصل يوم واحد الجزء الثاني من الفيلم السوري «الكوميدي» هذه المرة. الرئيس الأميركي دونالد ترامب غرّد على تويتر أنه سيوجه ضربة إلى سوريا، خرج السوريون من الحزن وعادوا ليغرقوا مرة أخرى في الضحك وفي مجازفة النكتة التي تبكي، وهناك، حيث يتسلل الحلم إلى العظم المستحيل، لم تعد تسحرنا اللحظة الأولى، يقتلنا الشوق إلى اللحظة الأخيرة، اللحظة التي يتوقف فيها إطلاق النار على الحقيقة، اللحظة التي تتوقف فيها قهقهات جنيف والرياض واستانة، اللحظة التي تتوقف فيها ثرثرات الشاشات ومفارقات الأرصفة، اللحظة التي تتوقف فيها العازبات عن قراءة النعوات، اللحظة التي تعلن موتنا من الضحك والدهشة، اللحظة التي تعلن سورية مهرجاناً للياسمين.

جرّد «الشيطان» السوري من كل ما يملك، وبات كما منزل على العضم يتيماً إلا من النكتة التي أصبحت وسيلة الإيضاح الأبرز في حياته بعد الأزمة، والنكتة هنا، لا تأتي بمعنى الإضحاك، بقدر ما تأتي حاملة معها حسّ المفارقة، يحدث ذلك، ليس بعد سبع سنوات من الحرب فقط، وليس بسبب التهجير والقتل والتدمير أيضاً، بل ما يتجاوز ذلك بكثير، وهو إدراك السوري وبكثير من جرأة الوقائع ووقاحتها حجم الأثمان القاتلة التي دفعها مقابل الإنجازات الميتة التي هجّرت هي الأخرى نصف السكان وأزاحت من تبقى.

هي النكتة، سلاح السوري الأخير المضاد للحزن والخيبة والصواريخ العابرة للمحيطات، يرميها ويمشي، فيغرد ويبكي ويضحك في آن معاً، يعيش الحقيقة تماماً كما يعيش الوهم، يمدّ يده للحزن تماماً كما يمدّها للفرح، بالأمس كان بإمكانك أن ترى شعباً بأكمله متعاطفاً يبكي أبا التهم الخيبة بعدما فقد أمله بالعثور على ولده

اليمن

المخلافي: خلافنا مع الإمارات يمنع عودة هادي

خطط «التحالف» تثير الانقسامات: تعز على خُطى عدن؟

في تصريح هو الثالث من نوعه في غضون أسابيع، أقرّ وزير خارجية حكومة عبد ربه منصور هادي بوجود خلافات مع قيادة «التحالف»، معترفاً هوازية بأن رئيسه ممنوع من العودة إلى عدن. تصريح يضاف إلى سلسلة تعقيدات لا تفتأ تتفاقم داخل المعسكر السعودي ـ الإماراتي، لتجعل ترجمة الخطط العسكرية الجديدة ضد «أنصار الله» على الأرض أكثر صعوبة، خصوصاً على جبهة الساحل

بعد الوزيزين عبد العزيز جباري وصلاح الصيادي، جاء الدور على عبد الملك المخلافي، الوجه الأبرز من وجوه حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وعميد دبلوماسيتها، ليؤكد أن رئيسه شبه محتجز في العاصمة السعودية الرياض. يأتي ذلك في وقت يثير فيه تواجد نجل شقيق الرئيس السابق، طارق محمد عبد الله صالح، في مدينة المخا في محافظة تعز احتجاجات متزايدة، خصوصاً في هذه المحافظة التي لا يزال لحزب «التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون) تواجد وازن فيها. تطورات تأتي لتتمّم مشهد التعقيدات التي ولّدها التدخل السعودي - الإماراتي في اليمن، الذي - وللمفارقة - رفضت قمة الظهران المنعقدة أول من أمس «التدخل في شؤونه الداخلية»، المعلومات الاستخباراتية»، فضلاً عن «إيجاد خطة أمنية شاملة لتأمين المحافظات ومديرياتها، وإيجاد مناطق خضراء»، وفي موازاة تلك الخطط الأمنية، التي تكتسب دلالة إضافية من كونها تصريحاته الأخيرة، زميليه (الصيادي وجباري) في صراحتهما، إنما ثبّتت موازية مضمون ما كانا أعلناه. إذ قال، في مقابلة مع «بي بي سي»، إنه «في ظل الأوضاع الأمنية، والمشكلة مع الإمارات بشأن عدن، نحن فضّلنا أن نؤجّل هذا الأمر لكي لا تكون العودة مشكلة، وإنما تكون حلاً». عبارة أراد من خلالها المخلافي جعل العودة مسألة متصلة بإرادة هادي، الذي «إذا قرر العودة يستطيع أن يعود في أي وقت» بحسبه، إلا أن ربطه الأمر بالخلاف بين «الشرعية» وبين الإمارات يُعدّ دليلاً إضافياً على أن «هادي لا يستطيع العودة إلى عدن» وفق ما أعلن جباري قبل حوالى شهر. وهو حظرٌ متوافَقٌ عليه، على ما يبدو، بين السعودية والإمارات اللتين تتجهان نحو مزيد من الانسجام والتلاقي، على وحي تصريحات ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، أمس، في حفل اختتام مناورات «ردع الخليج المشترك 1» في المملكة، حيث قال إن «الإمارات والسعودية تقفان دائماً في خندق واحد»، وإن «تحالفهما يقوم على أسس ثابتة وقواعد صلبة من التفاهم والرؤية والعمل المشترك».

عمل الرياض وأبو ظبي المتواصل على تحسين صورة ما تسمى «المحافظات المحررة»، و«غربلة» بنية «الشرعية» بما يجعلها أكثر اتساقاً وقابلية للقتال بروحية عالية، يتتابع في مدينة عدن التي وصلها رئيس حكومة هادي، أحمد عبيد بن دغر، ووزراؤه قبل أيام. وتتجلى ماهية تلك المساعي، بوضوح، في ما خلص إليه اجتماع انعقد أمس في المدينة، بين بن دغر وأعضاء اللجنة العسكرية والأمنية. إذ شدد بن دغر، خلال الاجتماع، على ضرورة «تجاوز خلافات الماضي، والعمل بصورة مشتركة لمواجهة عدونا»، لافتاً إلى أن ثمة توجهاً لإنشاء «غرفة عمليات مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية»، فضلاً عن «إيجاد خطة أمنية شاملة لتأمين المحافظات ومديرياتها، وإيجاد مناطق خضراء». وفي موازاة تلك الخطط الأمنية، التي تكتسب دلالة إضافية من كونها

(أ ف ب)

> **تمكّنت «أنصار الله» من تحقيق تقدم باتجاه مدينة حيس**

تأتي في أعقاب إلغاء المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، زيارة له كانت مقررة إلى عدن بسبب «الأوضاع الأمنية في المدينة»، يتواصل العمل على خطط عسكرية تستهدف مختلف الجبهات على الساحل والحدود وفي الوسط. لكن هذه الأخيرة لا تلقى إجماعاً لدى القيادات والقوات الموالية لـ«التحالف»، وهو ما يصعّب مهمة ترجمتها على الأرض، خصوصاً أن «أنصار الله» تحاول الاستفادة من هذا الوضع، واستباق أي تصعيد محتمل بعمليات مضادة لا تزال تنهك التشكيلات التابعة للسعودية والإمارات. وتظهر الخلافات، أكثر ما تظهر، في محافظة تعز، التي أفيد قبل أيام عن أن طارق صالح وضباطه وجنوده وصلوا مدينة المخا الواقعة غربيَها، حيث تهيّئ لهم أبو ظبي منصة انطلاق لقيادة عمليات الساحل الغربي.

وشهدت المحافظة، خلال الأيام القليلة الماضية، سلسلة تحركات دعت إليها حركات ومكوّنات موالية لـ«الإصلاح»، رفضاً لـ«تواجد أي قوات لطارق صالح». تحركاتٌ أثارت ردود فعل ساخطة على ضفة الشخصيات والقوى المحسوبة على الإمارات، خصوصاً منها محافظ تعز، أمين محمود، الذي وصف المتظاهرين بأنهم «طابور خامس يعمل على إشعال الحرائق والفتن»، في حين استغربت قيادات «مؤتمرية» من «الجناح الإماراتي» خروج مسيرة ضد الرجل، قائلة إن «طارق يعلم أن تحرير تعز لا يحكمه الخيار العسكري»، وإن «هدفه أكبر من ذلك وفي مكان آخر». وهو ما استدعى حلقة جديدة من المواقف «الإصلاحية» المضادة، التي توعّدت بـ«إسقاط أي مشروع» من شأنه «إعادة خصوم الثورة والشرعية»، في تهديد رأى فيه البعض نذيراً بتكرار سيناريو مواجهات عدن الأخيرة في تعز، مع فارق أن «الإصلاح» لا يزال، بحسب هؤلاء، «رقماً صعباً يعسر تجاوزه في تعز».

في ظل تلك الانقسامات، تعمل «أنصار الله» على استغلال التضعضع في صفوف قوات «التحالف» لصالحها، عبر اتخاذ موقع هجومي على غير جبهة، بهدف استعادة ما كانت خسرته سابقاً، وعرقلة أي عمليات يخطط «التحالف» لإطلاقها ضدها. وتمكن الجيش واللجان، أول من أمس، من تحقيق تقدم باتجاه مدينة حيس غربي الحديدة، وبحسب مصادر ميدانية، فإن الجيش واللجان باتا يحاصران المدينة من عدد من الاتجاهات. ويوم أمس، أفيد عن هجمات واسعة شنتها القوات اليمنية المشتركة على مواقع التشكيلات التابعة لـ«التحالف» في عدة محاور في محافظة الجوف، في وقت أعلنت فيه القوة الصاروخية في الجيش واللجان استهداف القوات الموالية للسعودية في صحراء البقع، قبالة منطقة نجران، بصاروخ باليستي من نوع «زلزال 2».

(الأخبار)

تقرير

أوروبا ترفض العقوبات: كرة «النووي» في ملعب ترامب

طغت التطورات السورية والنزاع الغربي مع روسيا، على ملف إيران في أروقة اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ. بالنسبة إلى بعض المجتمعين، وبرغم الضغوط الأميركية في هذا الاتجاه، بند فرض عقوبات جديدة على طهران «لم يكن أولوية»، من هؤلاء وزيرة خارجية الاتحاد، فيديريكا موغيريني، التي كانت واضحة قبيل دخولها الاجتماع: «لا أتوقع قرارات بشأن هذا الموضوع اليوم». أما وزيرة خارجية النمسا، كارن كنيسل، فقالت إن «الموضوع ليس بنداً مهماً على جدول الأعمال». عارضت النمسا مع إيطاليا ودول أخرى، مشروع العقوبات ضد إيران، من بينها بلجيكا التي لم يكتف وزير خارجيتها، ديديه ريندرز، بالتقليل من أهمية المشروع الذي يفرض إجراءات ضد المسؤولين الإيرانيين الناشطين في سوريا، بل أكد أنه في غياب فرص الحل العسكري في سوريا لا بد من «إجراء حوار مع إيران وروسيا».

في المقابل، تمسكت الدول المروجة للعقوبات، بريطانيا والمانيا وفرنسا، بالمشروع الذي يراد منه إنقاذ الاتفاق النووي بالتوازي مع إرضاء واشنطن المهددة بالانسحاب، بقائمة حظر من داخل الاتحاد تستهدف دور إيران الخارجي وبرنامجها الصاروخي. وأبدى وزير الخارجية الألماني هيكو ماس، أمس، قلقه من «الدور الذي تضطلع به إيران في المنطقة وبسبب برنامجها للصواريخ البالستية»، مشدداً على ضرورة بحث «كيفية اتخاذ موقف من هذا الأمر». كذلك بدا موقف كل من لتوانيا ولوكسمبورغ متماشياً مع توجّه الترويكا لبحث العقوبات.

لكن، وسط أجواء الانقسام الحاد بين أعضاء الاتحاد، لم تتقدم المفاوضات في اجتماع لوكسمبورغ، ما أدى إلى إخفاق كان متوقعاً لمساعي لندن وباريس وبرلين، التي تحتاج إلى إجماع التكتل الأوروبي. علماً أن الدول الثلاث حاولت تنسيق المواقف قبيل الاجتماع في لقاء جمع وزراء خارجية هذه الدول مع موغيريني. وهو ما تجلى خيبة أمل في أروقة الاجتماع، عبّر عنها دبلوماسي من القوى الثلاث بالقول إن الوقت الباقي أربعة أسابيع، و«من الواضح أننا نتجه إلى ذلك رغم حاجتنا لوقت أكثر قليلاً»، في إشارة إلى السباق الأوروبي مع الزمن لعدم الوصول إلى موعد 12 أيار المقبل من دون التوصل إلى اتفاق مع الأميركيين.

ولا يبدو أن النقاش في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد قد سار بما يشتهي الثلاثي الغربي، وخلفه الولايات المتحدة. إذ وفق تصريحات وزير خارجية إيرلندا، سيمون كافيني، يبدو أن الأمر تحول إلى «استجواب» لوزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا، بشأن مفاوضات الثلاثي مع الأميركيين. وإن كان السائد أوروبياً التماشي مع المخاوف الأميركية، إلا أن الكفة الأوروبية تميل بوضوح إلى الحرص على فصل مسار الاتفاق النووي عن باقي الملفات، وهو محل الافتراق عن واشنطن، بحسب ما أكد كافيني. ولمح كافيني إلى أن النقاشات في الاجتماع تجاوزت ما هو مطروح إلى كيفية التعامل الأوروبي مع الاتفاق في حال خروج الأميركيين منه.

وحتى موعد قرار ترامب منتصف الشهر المقبل، لا مؤشرات على قدرة الأوروبيين على التوصل إلى اتفاق موحد، مع أن المشاورات الأوروبية الأميركية ستستمر، وستبلغ ذروتها مع زيارة كل من المستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي لواشنطن أواخر الشهر الجاري. ومن غير المؤكد أن يتمسك التيار المعارض أوروبياً للعقوبات على إيران بالموقف الرافض للمشروع، خصوصاً أن قرار ترامب المحتمل عدم التوقيع على تعليق العقوبات ضد إيران، وإعادة العقوبات من الجانب الأميركي على طهران، ولو لم يُرفق بإعلان انسحاب أميركي رسمي من الاتفاق، سيعني بالضرورة تفجير الصفقة، وهو ما سينسف المصالح الأوروبية الناجمة عنها على صعيد الاقتصاد والاستثمارات. كذلك، لمحت واشنطن إلى نية وزارة الخزانة استحداث عقوبات جديدة صارمة ستعرقل عمل الشركات الأوروبية في إيران. بذلك يكون مال الملف واحداً، في ظل تمسك ترامب بالتصعيد ضد إيران، ما قد يعني جرّ الأوروبيين إلى هذا التصعيد في الحالتين: الإبقاء على الاتفاق مع عودة العقوبات وإضافة أخرى مستحدثة، أو الانسحاب منه. وفي الحالتين، «الورطة» ستعمّ الجميع: الدول الثلاث وإيطاليا وباقي المعارضين للعقوبات على السواء.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تحولت الصناعات إلى «استجواب» لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والمانيا (أ ف ب)